



أيها القضاة المحترمون !

اني امتثلت أمامكم للقيام بواجب الدفاع عن متهمين في القضية التي تنظرونها والمبسوطة أمامكم على اني وانا في موقف هذا اراني امام واجب آخر تدعوني الحقيقة اليه وتدفعني عواطفني لأقامه قبل ان ابدأ بالمهمة التي عهدت اليّ واخذت على عاتقي القيام بها. اجل ايها السعادة ان الواجب يدعوني لاحني رأسي احتراماً واجلالاً للذكرى الرجل الذي لاجله اجتمعنا الان وبسبب اغتياله عقدتم هذا المجلس . انني ما قرأت صفحة من تحقيقات هذه الدعوى ولا مرّت عليّ جلسة من جلسات المحاكمة الا واثقل امام عيني تلك الضحية البريئة ، ما ذكر اسمه مرة في دور من ادوار المحاكمة الا وتذكرت وجهه الصبور وطلعته المهيبه وخلقه النبيل ورقته ولين جانبه ، ما ذكر مرة الا وذكرت نراهته ورحابة صدره وسعة علمه وترفعه عن الدنيا . هذه الصفات وهي بعض مزايا القتييل البري . لما تزيد في فظاعة الجريمة وتدعوك ايها السادة لزيادة التدقيق بها والاقتصاص من المجرم وانزال اشد العقوبات به ايأ كان

ان القتل جريمة كيف صدر ومن صدر ، والقاتل آفة في المجتمع البشري يجب استئصالها لحفظ هذا المجتمع . ان القوانين قد اتخذت بعض الاسباب الدافعة للقتل وسيلة للتخفيف او للمغفرة من العقوبة وقد يعذر من يدفع لارتكاب هكذا جريمة باسباب قاصرة ومسوغات عدها الناس والتقاليد جائزة ولكن الاقدام على القتل بغير ما سبب او داع لاسيما اذا كان القتييل ممن لم تشبه شائنة او تصمهم وصمة فالارحة للقاتل ولا عذر له والعدالة تصرخ والقوانين توجب الاقتصاص من المجرم أخذاً بشأراً الدم البري . المسفوك ظلماً . قد يخال لمن يجهل واجبات المجاماة وروابط هذه المهنة وقيودها القاسية ان الدفاع عن المتهم هو خصومة شخصية وان الدفاع هو خصم لجهة الادعاء الشخصي

والكنهم لو علموا ان الدفاع هو حق اوجبه القانون ، هو حق لا يحكم على المتهم بدونه ، لو علموا ان المحامي هو مكلف من قبيل ضميره ومساعد الهيئة الحاكمة بمقتضى مهنته لآظهار الحقائق وتطبيق احكام القانون لرجعوا عن مثل هذا الظن . اما وهذا اعتقادي وعليه سرت مع زملائي الكرام سواء كانوا المحامين عن الحق الشخصي او عن بقية المتهمين فاني اطلب منكم ايها القضاة المحترمون اطلب منكم كما تطلب ضمائركم والعدالة والقانون اطلب منكم كما تطلب النيابة العامة وجهة الادعاء الشخصي ان تحكموا بسلي المجرم باشد عقوبات القانون واقصاها ، اجل اطلب منكم ذلك باعلى صوتي وهو الواجب الذي سبق وقلت انه فرض عليّ القيام به ولكنني اطلب الحكم على المجرم حقيقة ، اطلب بتر اليد التي تلوث بهذا الدم ، اي انني كما طلبت معاقبة المجرم اطلب الا يظلم بري لثلاثين شوب العدل شائنة ، وقيل ان اقول لكم ان هذين المتهمين هما بريئان ، وقبل ان اطلب برائتهما ا طرح امامكم تحقيقات هذه الدعوى ومدار الحكم عليها للبحث الى اية درجة يصح الاعتماد عليها والثوق بها ، وهل ان اتهم المتهمين بموجبها كان بحله ام لا ؟ وهل يجوز الحكم عليهما بمقتضاها ؟ ومن هنا تبدي المهمة التي انتدبت لاجلها . وقد قسمت بحثي على الصورة الآتية :

اولاً : في قانونية التحقيقات جملة
ثانياً : في التحقيقات التي دعاها المحققون ادلة جديدة وسبق بموجبها سعد الدين رمضان الى المحاكمة
ثالثاً : فيما نسب الى كل من المتهمين على حدة والاسباب التي استند اليها الاتهام باتهامهما

رابعاً : فيما اذا كان المتهمان مجرمين ام لا .
في قانونية التحقيقات وهو القسم الاول من بحثنا :
اني لا احتاج الى جهد وعناء لاثبات عدم قانونية التحقيقات وان جلها قد جرى بواسطة من لا يملك هذا الحق ولا اطلب منكم

سوى ان تمروا نظر كم عليها فتثبت لكم هذه الحقيقة ، ان اول من باشر التحقيق اثر حصول الجريمة على ما هو ثابت بالاوراق مقيم موقع البرج محمد افندي مروش ولكنه لم يبدأ بها حتى حضر المستنطق الاول ومعاون النائب العام واستلم المستنطق الاوراق البالغة ثلاث صحيفات وبأشر باجراء التحقيق . هكذا ورد في صدر جريدة ضبط الاستنطاق اي ان المستنطق حضر مع النائب العام سوية وهو استلم التحقيقات وبأشرها ولكننا رأينا بعدئذ ان النيابة العامة هي التي تولت التحقيقات حتى النهاية بحجة ان الجرم من الجرائم المشهودة . اننا لو سلمنا بان الجرم مشهود فإين تبتدى . وظيفة النائب العام واين تنتهي بمثل هذه الحال . ان المادة ٣٨ من قانون اصول المحاكمات الجزائية قد عرفت الجرم المشهود بصورة الاربعة وقد عدت المادة ٢٩ من القانون المشار اليه وظيفة النائب العام عند وقوع الجرم ووضحتها المواد انني تليها ولكن النيابة العامة اهملت بهذه الحادثة ما كان من وظيفتها وتجاوزته الى ما هو خارج من صلاحيتها واتخذت صنعة المستنطق بحضوره وشاركته بكل ما اجراه . ان وظيفة النائب العام حال وقوع الجرم المشهود . تنحصر بحضوره في الحال الى موقع الجرم وان يضبط ويحرر ذات الواقعة وكيفية حدوثها واحوال موقعها مع استيفاء معلومات من حضر اثناء الواقعة وافادات كل من يكون له علم بها والحكمة من ذلك تحصيل الادلة والقرائن قبل اندراسها والوقوف على احوال الجناية قبل زوالها . وهذا امر دعت اليه الضرورة واجازته الشارع على خلاف القياس واجاز للنائب العام اجراءه حالة كونه خصم في الدعوى فنحى حق الخصم وصفة الحاكم بوقت واحد احقاً بالحق . ولكن هذا الجواز قد تقيد بقيود احترازية لا يجوز اهمالها وبعدة لا يجوز تجاوزها وبجالة تزول تلك الصفة بزوالها وبامور لا يمكن للنيابة العامة ان تتمدها . ان النيابة العامة لم تجر شيئاً من وظيفتها فإين هو الضبط الذي نظمته واين هو وصف الحادثة ، واين هي القرائن التي استجمعتها ؟ فاننا لم نجد في ملف الدعوى شيئاً من ذلك . بل اننا لم نجد اشارة واحدة تشير الى اجراء ادنى معاملة بهذا الشأن الا اذا قيل لنا جريدة الاستنطاق التي تنظمت وجرت بحضور المستنطق ومن قبله بالاشتراك مع النائب العام . فان هذا القول هو حجة الدفاع وهو برهان على عدم قانونية التحقيق . ان النائب العام لم يسبق المستنطق الى محل الحادثة ولم يجز تحقيقاً مستقلاً اي انه لم يستعمل الحق الذي خوله اياه القانون بل اجري وظيفة ثانية هي وظيفة المستنطق بحضوره

واشترك معه في التحقيقات وبتقرير التوقيف وباعطاء القرارات التي هي حق للمستنطق فقط وقد دام هذا الاشتراك من ٧ نيسان الى ٢٠ ايار ومن ثم عاد وتجدد في تحقيقات الادلة الجديدة على ما سيأتي بيانه . الضف الى ذلك ان النائب العام من حقه ان يأخذ الامارات والمعلومات ليس الا ولا يجوز له في مطلق الاحوال ان يسمع الشهادات ولا ان يحلف اليمين ولا ان يقرر التوقيف بحضور المستنطق بل من وظيفته انفاذ تلك القرارات عند صدورها وابلاغها له فعلى هذا سواء كان لجهة عدم انفراد النيابة بالتحقيق حال حدوث الحادثة ، او لجهة عدم تنظيمها الضبط حسب الاصول ، او لانقضاء المدة التي قصدها القانون في الجرم المشهود او لاشتراكها في التحقيق او لاشرافها عليه ، كل ذلك اتي خلافاً للقانون ، ولا يمكن الاعتماد عليه وان هذا الخلل القانوني وقع في ركن العقبات التي جرت وتطرق الي مجموعها بصورة يجعلها باطلة برمتها ثم اننا لو نظرنا الى التحقيقات التي اجراها المستنطق والنائب العام سوية نرى ان الخلل والمخالفات لاصول المحاكمات الجزائية وقواعده يحيط بكل جهاتها وقلما سلمت نقطة منها في هذا النقص وها انني اسرد لكم قسماً من تلك النواقص والمخالفات اذ بيانها وايضاحها لهيئتكم الكريمة علاقة كبرى في تقدير الحكم بها واستنتاج اليقين منها . ان الخلل في التحقيقات عموماً هو على قسمين . الاول : مخالفة القانون من حيث الاصول ، والثاني : مخالفة القانون من حيث النتيجة التي تتعلق بالمتهمين ، اما من حيث الاصول فقد تقدم بعضه في اشتراك النيابة العامة واليكم بعض الباقي :

اولاً : من مطالعة اوراق التحقيق ان هنالك افادات لمخبرين وشهود جملة لم تؤخذ توافيقهم عليها وفقاً للاصول
ثانياً : لم يتبين للدفاع في صور التحقيق ان قرارات التوقيف كانت تصدق من رئيس المحكمة حسب الاصول في وقتها وحين صدورها .

ثالثاً : استحضار الشهود بواسطة رجال الدرك دون سبق جلب لهم وهو ما عبر عنه المحققون بالخبر العادي في جريدة الضبط وعلى ما صرح النائب العام امام هذه المحكمة عن تنفيذه . ان اخذ الافادات بهذه الصورة اجازته القانون حال حصول الحادثة فيما لو كان التحقيق جارياً من قبل النائب العام اما بعدمضي مدة على ذلك والتحقيق بيد المستنطق فانه غير جائز قطعياً عملاً باحكام المادة ٢٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ولرب . معترض يقول ان هذا الطعن بالتحقيق مضي وقته ولا فائدة منه الان

والجواب عليه ما يرد في نقض الادلة التي اتهم بموجبها المتهمان وكيف ان هاتاه الطريقة باستحضار المخبرين قد جرتهما الى هذا الموقف دون ذنب ولا اثم

رابعاً : استحضار اشخاص بصفة مظلومين وعدم اعطاء قرار يمنع محاكمتهم ولا ايجابها ومن ثم الاخذ باقوالهم المعطاة بتلك الصورة دون يمين واتخاذها حجة على المتهمين خلافاً للاصول ومن حملتهم عبد الحفيظ الصفح

خامساً : اتخاذ المحققين قرارات بطريقة الاستنتاج من نفوسهم دون ان يكون هذا الاستنتاج مبنياً على سبق في التحقيقات كالقرار المعطى بحق مصطفى القباني المعروف في الصحيفة ٩٥٠ من جريدة الضبط والقرار الاخر المدون في الصحيفة المذكورة تحت عنوان ملاحظة بحق فرج ملحم شديد والدكتور حليم بكات ومرعي ميخائيل مسعود وما ادرج في تلك الصحيفة ايضاً بخصوص الشاهد فارس افندي غنطوس مما يجعل نقصاً بالتحقيقات المذكورة ويؤكّد لكم انه لا يصح الاعتماد عليها الى غير ذلك من المخالفات القانونية الكثيرة التي اري نفسي بغني عن الخوض بها

واني اعود الان الى القسم الثاني وهو مخالفة التحقيق للقانون من حيث النتيجة التي تتعلق بالمتهمين واقتصر في بحثي هذا على ما له علاقة في سعد الدين وراشد رمضان شاتيلان انني ايتها السادة استلفت انظاركم الى هذه الجهة من الدفاع وتحصيلها فانها من الاهمية بمكان عظيم

ان الاستنتاج - ولا اقتصد بما اقول ان اشرحه لكم اوازيدكم علماً باصوله ولكنها كلمة استميتكم بايرادها ان - الاستنتاج له غايتان ويرمي الى امرين كلاهما يدعو اليه احقاق الحق واقامة العدل وهاتان الغايتان اثبات التهمة على المدعى عليه وردّها عنه والمستنطق كما ان القانون ازمه بكشف الجريمة يلزمه ايضاً اظهار الحقيقة باظهار براءة المدعى عليه متى ظهرت له ويجب عليه ان يتحرى هذه الجهة كما يتحرى جهة الاثبات ولقد حدد علماء الحقوق ماهية الاستنتاج وغايته بما ملخصه : [على المستنطق ان يتوخى الى كل ما يؤول الى كشف الحقيقة ولكن بما لا يجهد به عن جادة العذل فينبغي عليه ألا يخادع المدعى عليه او يغالطه او يوهمه امراً غير صحيح وان يغالبه بالبرهان ويفحّمه بالحجة الراهنة] والحكمة من ذلك واضحة جليلة . اما اذا سلمك الاستنتاج غير هذا السبيل وان يكن على غير قصد او بحسن نية فانه يقع بما يحاذره ، وتقوم الترهات لديه مقام الحقائق على

غير ارادته فاذا وقعت التهمة وكان الاستنتاج غير سالم من هذا المحذور كانت تلك التهمة محل نظر لدى المحاكم وهي تقدر مبنياها والوسائل التي اوصلت لها وهذا الذي ارجوكم ان تقدروه وتمحصوه وتعرضوه على وجدانكم السليم في النقطة المبحرث عنها وسأفند ما يتعلق بكل من المتهمين على حدة وابدأ باحدهما سعد الدين رمضان شاتيلان .

ان اسم هذا المتهم ورد للمرة الاولى في استجواب عبد الرحمن خالد بالصحيفة ثلاثين بتاريخ ٢٢ نيسان سنة ١٩٢٢ بسؤال وجه من المستنطق وهذا نصه : - هل تعرف سعد الدين رمضان شاتيلان ونور العرب ونجيب بليق مدير مدرسة الحرش وهل لك علاقة معهم وهل تداخلوا معك ومع ديب المذكور في حادثة القتل هذه بوجه من الوجوه ؟ فاجاب عبد الرحمن خالد انه يعرفهم ولم يتداخلوا معه بالخصوص المذكور لا قبل ولا بعد وبلي ذلك تحت ملاحظة وبين قوسين ما نصه : (كان ورد اخبار من دائرة التحري الى مقام النيابة العامة المربية بان سعد الدين شاتيلان ونور العرب ونجيب بليق المذكورين لهم بعض التدخل في حادثة القتل هذه فاقتضى توجيه هذا السؤال الى هذا الظنين بشأنهم .

اناشدكم الله والعدل والضمير هل يجوز اتخاذ هذه الخطوة والسير عليها في تحقيق الجرائم . اسمعوا يا سادتي كم مخالفة بهذه الفقرة فقط : اولاً : ان عبد الرحمن خالد كان حتى هذا التاريخ منكر الجرم فتوجيه السؤال اليه بهذه الصورة الا يعد ايهاه بان المسؤول عنه اصبح امراً مقررأ لدى المستنطق فتدفعه هيبة المجلس للموافقة عليه ؟ وعوضاً عن ان يوجه السؤال اليه بقوله مثلاً - هل تعلم ان للمذكورين مداخل بالحادثة اضاف التحقيق كلمة معك مما يعد بنظر القانون استدراج للاقرار . ثانياً : صرح المستنطق بلفظة رمضان بعد سعد الدين بحين ان افادة التحري التي درجها لا توجد بها تلك اللفظة وهنا اثنان سعد الدين شاتيلان فمن اين يعلم المستنطق ان المقصود بتلك الافادة سعد الدين رمضان لا سعد الدين عثمان ؟ ثالثاً ولئن جاز للمستنطق ان يتحرى جميع الادلة التي توصله لكشف الحقيقة ولكن ليس من الجائز له ان يأخذ الامور بعواهنها بل لا بد له قبل توجيه التهمة على انسان ان يكون بيده ادلة وقرائن يمكنه الاستناد اليها بتلك التهمة . فهل الاخبار السرية الشفاهية المغفلة والتي لم يعرف قائلها هي من تلك الادلة اولاً ؟ كان يجب على النيابة العامة والمستنطق ان يطلبوا من دائرة التحري ذلك

خطأ وبعدئذ ان يسألاها كيف اتصل بها ذلك ومن؟ وما هو دليل المخبر؟ اولا يجوز بمثل هذه الحال والجريمة جسيمة ان يتوسل اي شخص بصدره غل وضمينة على آخر فيرميه بمثل هذه التهمة فيعرض كرامته للمساس وهو آمن لم يعرف اسمه ولا تناله يد العدالة؟ او لا يجوز ان يتخذ المجرم ايضاً هذه الوسيلة لو جاز قبولها فبسرسل مثل هذه البلاغات لتضليل التحقيق او لم يكن الاخرى بالمستنطق ان يستثبت هذه الجهة ليحصر عنده غالب الظن على الاقل قبل ان يجري على ما جرى عليه فاذا لم يكن بهذه النقطة غير ما تقدم لكفى، ويرد هذا في السوال الموجه في الصحيفة ٣٠ في استجواب فؤاد ابن المصري، ثم فان المستنطق قد اتبع الخطة ذاتها بحق هذا المتهم باستجوابه الحاج بشير حميد صقر صحيفة ٤٤ بقوله 'اتصل بالنيابة العامة انك ليلة حصول القتل شاهدت سعد الدين رمضان يعطي التعليمات المديب شحاده الى آخره' فانكر الشاهد ذلك، فمن اين اتصل بمقام النيابة ومن كان واسطة هذا الايصال؟ وهل ان النيابة العامة ابلغت ذلك للمستنطق خطأ . عفواً يا سادتي ذهب عني ان النيابة العامة كانت مشرفة على التحقيق وكان يجري بحضورها)

ارجوكم ان تبسطوا لديكم الصحيفة ٥٣ فتجدون بها سوء الاً موجهاً الى سعد الدين هذا في استنطاقه لم يسبق له ذكر في التحقيق ولم يرد اسم الاشخاص المسؤولين عنهم ولا المكان المنسوب للمتهم الموجود به فلو وجد هذا السوال على مناهج اتصاله بالنيابة لكان هناك بعض العذر اما هنا فانه اتصل بالمستنطق بالوحي ومن عالم الغيب . واني لا اطلب سوى مطالعتكم ذلك الاستجواب مع استجواب كامل بك الاسعد صحيفة ٨٢ فينتبين لكم ان التحقيقات غير موافقة لحكمة القانون ، هذا بما يتعلق في التحقيقات الاولى . اما الادلة الجديدة فقد افردت لها مجاً خاصاً

راشد المتهم الآخر - اني لا اتعرض الان لغير المخالفات القانونية كما سبق وبينت والتي اقتصر منها على ما يأتي :

ان في الصحيفة [٣٨] سوال وجه الى هذا المتهم ذكر له به ان عبد الرحمن خالد قرر ان المتهم دعاه وحضر فراه مجتمعاً متآمرأ مع الباقيين ، مع ان اقرار عبد هذا لم يرد بالصورة التي وجهها المستنطق الى راشد حملاً له على الاقرار ولأن هذا المتهم لم ينكر انه دعا عبد خالد مع آخرين لحضور تلاوة المولد في دعوة حسين خريرو فحمل كلامه على غير معناه ، وايهامه باقرار عبد خالد عنه بعد ايهاً غير جائز . ثم فان عبد الحفيظ الصفح

قد أستحضر مظاهراً ومقيداً مخفوراً كما افاد هو في المحاكمة وكفاه هول الموقف رهبة ليجنب على كل سوال يلقي عليه تخلصاً من هذا الموقف ولكن استنطاقه على تلك الصورة لا يرتاح اليه الوجدان وكفى ان اورد السوال الموجه اليه من المستنطق « ان راشد حين كلفك ان تدعو اليه عبد خالد كان معه محي الدين شاتيل الخ ... صحيفة ٤٠ » فهاقولكم في كيفية هذا الاستجواب ايها السادة وماذا ترون ان يجب هذا الرجل ساعتئذ وهو مظنون خائف جزع والمستنطق يقول له بطريقة الاثبات ان فلاناً وفلاناً وفلاناً كانوا حاضرين لديه فبالبداهة يقول نعم، وهذا امر حذر القانون ومنعه . ثم ففي تاريخ ٢ ايار سنة ٩٢٢ صحيفة ٨٨ و٨٩ ورد ان راشداً استجوب تكرر اذ و وضع تحت استجوابه ملاحظة ان راشد قرر هذا التقرير بحضور عبد خالد مع انه لم يشر الى ذلك والي انه استجوب بحضور عبد المذكور ولانتهما دعيا للمقابلة ولا اخذ امضاء عبد ايضاً فهل ان الوجدان يرتاح الى ان مثل هكذا اقرار قد اعطي طوعاً وبصراحة ورضي مع وجود هذا الخلل

مما تقدم بيانه وهو قليل من كثير وله اشباه جمة في هذه القضية يتبين لكم ان التحقيقات غير كافية ولا تامة ولا يصح الاعتماد عليها مستنداً للحكم حتى ولا الاتهام ايضاً وكان الاخرى نقضها برمتها اما ولم تنتقض فانها لا تفيد اليقين ولا تصلح للحكم

واني انتقل الى القسم الثاني من الدفاع وهو الادلة الجديدة في التحقيقات

ان هذا الفرع من الدعوى ولا شك بانكم لا تنظرون اليه بعين الاعتبار وستقذفون به الى زاوية الابهال عندما تأخذون بتدقيق الاوراق وجمع الادلة وتحيصها ولكني ارجوكم والتمس منكم ان تدققوا هذا الفرع وتعروه التفاتاً خاصاً لانكم تقفون معه ومن ما جرياته على امور جمة تظهر لكم باجلى بيان مباينات ومخالفات قانونية لم تروها في غيره واليكم بعضها

بدأ تحقيق هذه الادلة في ٢٢ مائس سنة ٢٢ اي بعد يومين من تاريخ منع محاكمة سعد الدين رمضان شاتيل احصد المتهمين فانظروا يا سادتي واسمعوا كيف جرى هذا التحقيق من جهته القانونية لا في جهة مضمونة لانه فضلاً عن انه لا يتضمن شيئاً فالبحت بذلك سيأتي في القسم الثالث من الدفاع . قلت في مقدمة دفاعي اننا نطلب الحقيقة ونشدها وارجو ان يسمح لي بايراد الحقائق الراهنة التي تثبت بالمحاكمة . صدرت جريدة

٣ - ان الاستنطاق قد جرى خلافاً للمادة (٦٨ و ٨٦ و ٨٨) من القانون لانه قد جرى بحضور غير المستنطق وكاتبه كما ثبت بالمحاكمة وباوراق الاستنطاق ذاتها

٤ - ان المستنطق قد عاد واستنطق سعيد الدين رمضان شاتيلاً ثانية وهذا غير جائز لان على المستنطق ان يتحرى كل الادلة الجديدة ولكن ليس له ان يتعقب المدعى عليه تعقبا شخصياً اجل ان القانون قد اجاز اصدار مذكرة توقيف مؤقت بهذه الحال وهي معاملة احتياطية اجازتها المادة (٢٧٩) من القانون ولكن ما سوى ذلك لا يمكن فليس له ان يستنطق المدعى عليه او ان يصدر بحقه مذكرة احضار او جلب او توقيف غير مؤقت وليس له تفتيش بيته

٥ - ان المستنطق فضلاً عما ورد بالبند الرابع فانه قد اجرى بمقابلة الشهود بعضهم ببعض وجرى باستماعها مجرى الاستنطاق وهو ممنوع عليه كما يظهر من مراجعة صحيفة [١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩] بل ان الشهود كانوا هم يستجوبون بعضهم ويتحاورون ويتناقشون جملة وافراداً مما يمنعه القانون منعاً باتاً

٦ - قد عاد المستنطق ايضاً وجلب عدة اشخاص بما يسمونه خيراً عادياً وهو بالحقيقة جبراً بواسطة الشرطة واستجوبهم دون جلب ولا اعلم اذا كان يرد على هذا ايضاً ان هذه التحقيقات هي بجرم مشهود .

٧ - ان المستنطق هنا عاد ايضاً الى لغته اتصل بالدائرة كما هو مبين بالملاحظة المدونة بالصفحة ٦ ولكن كيف اتصل ومن اين فانه غير مصرح به .

٨ - ان كيفية توجيه الاسئلة الى المتهم سعد الدين كانت غير موافقة للقانون وهي اقرب الى الابهام والمغالطة من الاستيضاح وهذا غير جائز ومثل ذلك ما استنتجه المستنطق في ملاحظته المدونة بالصفحة العاشرة من ان ما قصده محمد بقوله ابي رمضان كان المقصود به سعد الدين بحين انه لما قوبل به صرح انه راشد وهذا الاستنتاج كان من عند المستنطق لا من التحقيق فكيف حكم بهذا الامر ولم يقابل الشاهد برأى المتهم الآخر وتبين لكم ان استنتاج المستنطق كان بغير محله لان هذا الشاهد حني بالمحاكمة ما امكنه التفريق بين سعد الدين ورأى وبقي حتى الساعة الاخيرة من المحاكمة لا يعلم ايأ هو سعد الدين

٩ - ان محمد سعيد فرج اقر بالمحاكمة بانه روى افادته دفعة واحدة والمستنطق كتبها بعدئذ فاذا صبح هذا فتلك المعاملة برمتها تكون غير قانونية لان على المستنطق ان يورد الافادات

التحقيق هذه بعبارة من النيابة العامة بانه حضر اليها محمد سعيد فرج وصرح ان لديه تقارير هامة بشأن الحادثة ولان النيابة العامة اعتبرت ان ما سيقدره بحق اشخاص منعت محاكمتهم من باب الادلة الجديدة فطلب من المستنطق المبادرة لاخذ افادته .
اولاً : ان النائب العام صرح بان محمد سعيد قد حضر اليه من ذاته بحين ان هذا قد صرح بالاستنطاق والمحاكمة انه استحضر من انطلياس جبراً وسلم اليه ولم تف النيابة العامة ذلك ثانياً : لو سلمنا مع النيابة ان هذا الشخص قد حضر من ذاته فما الصفة التي اعتبرته بها وما كان حكمه بنظرها أمجداً أم شاكياً أم شاهداً ولكل منهم حكم تجاه القانون

ثالثاً : ان النيابة العامة قد كانت مشرفة على التحقيق ومشاركة به باعتبار ان الجرم مشهود وان مدته تمتد حتى نهاية الدعوي فما الذي منعها والحالة ما تقدم بنظرها من ضبط افادته فوراً

رابعاً : ان النيابة قد اعتبرت ان ما سيقدره المذكور من باب الادلة الجديدة فكيف قام هذا الاعتبار امامها ومحمد هذا كما هو مستفاد من ظاهر العبارة لم يقرر لديها امراً ولذا اوردتها بلفظ المستقبل وان كان صرح بما سيقدره فما هو المانع من تدوينه وتقديمه كذلك للمستنطق

خامساً : ان القانون قد اوجب على النائب العام اذا طلب اعادة التحقيق لظهور ادلة جديدة ان يذكر تلك الادلة والمستنطق يحصها بعين النقص وليس له اي للنائب العام ان يقول ان ما سيقدره فلان هو من باب الادلة الجديدة

﴿ تحقيق الادلة الجديدة لدى المستنطق ومخالفتها لقانون ﴾
١ - ان المستنطق قد اعتبر محمد سعيد فرج شاهداً وحلفه اليمين بحين ان النائب العام يقرر انه حضر من نفسه وهو بهذه الحالة يعد مخبراً وحكم المخبر غير حكم الشاهد وليس هما سواء من حيث الثقة والتجرد عن الهوى

٢ - اما وان المستنطق قد اعتبر محمد شاهداً فقد خالف المادة (٦٩) من قانون اصول المحاكمات الجزائية بسماع شهادته لانه كان من الواجب ان يصدر له مذكرة جلب يبرزها لديه وتدرج في جريدة الضبط لانه يتضح من هذه المادة ومن المادتين (٦٦ و ٦٧) عدم جواز استماع الشاهد اذا اتى من تلقاء نفسه او اذا استحضره المدعى عليه او المدعى الشخصي لما في ذلك من شبهة التصحّب او الموجدة لان الشاهد اذا تقدم الى الشهادة عفواً دل على غاية في نفسه

التي تعطى امامه بكلام قائلها لا بما يفهمه هو وبلغه المتكلم لا لفته لان بذلك محذوراً لا يخفى على علماء القانون .

١٠ - ان سعد الدين رمضان كانت منعت محامته وهو بنظر القانون اصبح حراً طليقاً فاستحضاره واستنطاقه دون اصدار مذكرة جلبه في اول الامر ومذكرة احضار عند امتناعه غير جائز هذا لو فرض المحال وصح استنطاقه ثانية .

اذاً وقد بينت لكم هذه المخالفات وظهرت مكنوناتها ووضحت خفاياها ورأيتم ان ما دعوه بالادلة الجديدة واتهموا به سعد الدين رمضان شاتيلاً لم يكن سوى سلسلة مخالفات آخذة بغضها بزقاب بعض رمي علمتم ايها السادة ان محمد سعيد فرج لم يظهر الى عالم الوجود بهذه القضية الا بعد يومين من منع محاكمة المتهم . متى نظرتكم بعين الروية الى مكان ظهوره وكيفيته وظروفه ومتى راجعتم ضبط المحاكمة وتحقق لكم انه بقي في دائرة البواليس حتى اداه الشهادة بهذه المحكمة ومتى دققتم باوراق الاستنطاق بحكمكم وتزاهتكم وعرضتموها على وجدانكم المجرد ومتى ذكرتم القاعدة الكلية بان المستنطق لا يحقق الدعوى لنفسه فقط بل لغيره ايضاً ويلزمه من ثم ان يوجه نظره الى المحاكمة التي تلي تحقيقاته وما يلزم في هذه المحاكمة من اسباب الشبوت والحجج المقنعة والايهات باقناعه بل بما يقنع غيره وان تحقيقاته اذا لم تبين على هذه المحكمة فلا تكون قد اتت بالنتيجة المطلوبة . عندما تبحثون بكل ذلك وترون تلك المقدمات فلا شك بان النتيجة التي تستخرجونها والتصديق العقلي الذي يحصل لكم هو الحكم ببطلانها ، اي بطلان تلك التحقيقات وعدم اعتبارها بشي . اجل ولا شك بانكم تحكمون بانه هاته التحقيقات غير قانونية وكان الاتهام بالاستناد اليها هو خطأ سيرفقه قضاءكم العادل ويصلحه ومن اولى بذلك منكم ؟ اجل ايها السادة ان الخطأ القانوني رافق التحقيقات حتى النهاية وانه خطأ لا يغتفر وكفى ان يحاكم سعد الدين رمضان شاتيلاً بمقتضى مضبطة الاتهام وهو لا يعدم متهماً بموجبها . ان الدفاع قد اعترض في بدء المحاكمة على هذه الجهة ولما يزل مضراً على اعتراضه ، والنيابة العامة لم تدفع اعتراض الدفاع بغير ان ذلك وقع سهواً . ان سعد الدين رمضان منعت محامته وقرار منع المحاكمة اكتسب الدرجة القطعية . ولم تعترض عليه النيابة العامة ، ولكن الدائرة الاتهامية عادت فاتهمته دون ان ترد اليها الاوراق بحقه عن طريق قانوني . ولما سيق الى المحاكمة ادلى الدفاع بحججه فاجيب ان الاتهام بني على الادلة

الجديدة فبرز الى المحكمة صورة المضبطة المبلغة للمتهم فاذا هي ولا ذكر بها لتلك الادلة فاجيب ان عدم ذكرها كان سهواً وان رئاسة المحكمة اعادت الاوراق واصلحت هاته الجهة .
ياسادة : هل يدفع هذا القول برهان المتهم وهو حجة دامغة ، هل ينفذ بحق المتهم غير المضبطة التي ابلغت له او هل يجوز محاكمته بناء على مضبطة اتهامية غير المضبطة التي تبلغها لو كان بقرار الاتهام خطأ ومخالفة او سهو هل يجوز تصحيحه وتعديله بعد ان تخرج اوراق التحقيق من يد الاتهام وتصبح بيد محكمة الجنايات وبعد استجواب المتهم ؟ ان القانون لم يجز ذلك لاضماً ولا صراحة ولا قياساً ولا دلالة ومن هنا ترون ان المخالفات انقانونية رافقت التحقيق حتى الاخير ، وترون ان التحقيق يرميها لا تصلح مداراً للحكم ولا يخال لكم يا حضرة القضاة اني اخشى مضمون هذه او انني اقصد بالطمع بها والانتقاد عليها تخليص المتهمين من جريمة اثبتها التحقيق عليهما كلا ايها السادة هذا ما خشيته ولن أخشاه قط لانها على ما بها من المباينات والمغالطات والمخالفات القانونية لا تتضمن دليلاً واحداً يثبت على المتهمين جرماً . او يصمهما بوصمة الجناية . وها اني سأخذ ما ورد بحقهما وحق كل منهما على علته وافنده امامكم قتلتمسون برأتهما لمس اليد .

في الاسباب التي استندت اليها النيابة العامة والاتهام والادلة التي اتخذها بحق المتهمين وهو القسم الثالث من الدفاع :
ان الادلة التي تستند اليها النيابة العامة بحق راشد شاتيل هي ما يأتي مأخوذة عن اوراق التحقيق :

اولاً : اقرار عبد خالد بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٢٢ صحيفة ٣٢ ان عبد الحفيظ الصفح دعاه مساء الخميس قبل حادثة القتل ليقابل راشد شاتيل المذكور فذهب الى آخور خيله فوجده مع محيي الدين شاتيل ونور العرب ونجيب بليق ، وان نور العرب قال له هل بامكانك ان تتفرغ نهار غد نصف ساعة لاجل هذا الولد كي لا احد يمسه . ثم قال له محيي الدين شاتيل قل نعم او لا فقال نعم .

ثانياً : اقرار راشد المذكور بانه ارسل عبد الحفيظ الصفح لدعوة عبد خالد صحيفة ٣٨

ثالثاً : قول عبد الحفيظ الصفح بانه ذهب من قبل راشد ودعا عبد خالد وكان عنده محيي الدين شاتيل ونور العرب صحيفة ٤١

رابعاً : اقرار عبد خالد في الصحيفة ٤٩ لدى استجوابه

تكراراً حيث زاد كون راشد شاتيلاً عند سواحل بحري الدين شاتيلاً الى عبد هذا ، قل نعم ام لا بأن راشد قال يقول نعم لان غداً نهار جمعة لا يشغله عن اجابة طلبكم

خامساً : ما ورد بتقرير راشد بتاريخ ٢ ايار سنة ١٩٢٢ صحيفة ٨٨ من ان محيي الدين شاتيلاً وزير العرب ونقيب بليق حضروا الى آخوره وسألوه اين هو عبد خالد ؟ وعما اذا كان ابصره . فاجابهم انه منذ مدة قصيرة كان موجوداً بالقرب عند ابن عم له بائع حليب يدعى يوسف فكلفوه لدعوته فدعاه مع عبد الحفيظ الصفح فحضر ولم يسمع ما تكلموا معاً ولم يعرفه وانصرفوا سادساً : قول المستنطق ان ما ورد في البند الخامس كان بحضور عبد خالد وان هذا قرر ان الكلام كان علانية

سابعاً : ما ورد في كلام محمد سعيد فرج من ان راشد قد اجتمع في الصنوبر مع سعد الدين شاتيلاً والاشخاص الاخرين الى اخر ما جاء بكلام المذكور

هذا كل ما جاء بتحقيقات هذه الدعوى وهذه هي البراهين التي عدها التحقيق قاطعة ، واستند اليها باتهام هذا الرجل قد اوردتها عن اوراق التحقيق على علانها وها انا افبدها لكم وانقضها من حيث وقائعها ومن حيث هي مبنى ومعنى

اما من حيث الوقائع فلا بد من النظر اليها من جهتين : الاولى هل ان تلك الاقارير قد صدرت عن طوع وبالرضى من قائليها ام لا ؟ والثانية هل انها بجملتها حقيقية ام لا . ان تلك الاقارير منسوبة الى ثلاثة اشخاص منهم : عبد الرحمن خالد وعبد الحفيظ الصفح وراشد شاتيلاً . قلت ثلاثة اشخاص ولم اذكر الرابع وهو محمد سعيد فرج لاني سأقذف بأفادته بجملتها بين ايديكم وتحكمون عندئذاني على حق اذا اهتملتها وتجاوزت عن ذكرها في عداد الادلة

اما عبد خالد فانه قد استجوب ثماني مرات الواحدة تلو الاخرى في الاولى الثلاث كان منكراً وفي الضبط الذي نظمه مأمورو البوليس بناء على نصيح وارشاد فيليب افندي فارس اقر برافقته الى ديب العلي ولم يذكر اسم راشد شاتيلاً وفي الخامسة اقر بأن راشداً دعاء بواطة عبد الحفيظ الصفح . وفي السادسة والسابعة لم يكن باستجوابه ما يتعلق بالتهمة . اما مقابلاته فكانت جميعها صريحة واضحة مع الاشخاص الذين قوبل بهم ، ما عدا السابعة فان مأموري التحقيق قد سطروا في جريدة الضبط كون اقرار راشد بان نور العرب ورفيقه كفاه يدعوته كان بحضوره الى حضور عبد خالد . - انا لا اتعرض الى مسؤولية عبد خالد في

هذه الدعوى ولا انا كان مجرماً ام لا . ولكنني سأبحث بحالة علاقته بالمتهم راشد شاتيلاً . ان عبد خالد لم يدع التعمذيب والا كراهه سوى في الجلسة الثالثة من جلسات المحاكمة ولكن عدم دعواه وعدم تعرضه لاثباتها لا يمكن ان يكون حجة على غيره ، ان عبد خالد قد عذب وقد اكره على الاقرار وقد ادين واكرهه لم يقتصر على شخصه فقط بل تعدى الى سواه لان رجال التحقيق كانوا قد اقتنعوا ، او وضعوا نصب اعينهم غاية فلم يكن همهم سوى الوصول اليها ، ومنها اثبات التهمة بحق بعض اشخاص من جملتهم هذا المتهم ، دفعوا الى ذلك بعوامل الكتب المغلفة والاخبار السرية التي فتحوها لها باب التحقيق على مصراعيه فلم يعد همهم سوى الوصول الى ما اعتقدوا خطأ صحة ، حتى قام الوهم عندهم مقام الحقيقة وحسبوا السراب ماء فانهم ما تخيلوا امراً الا وسمعوا لتحقيقه بكل ما خولوا من سلطة وصلاحيات . اقول هذا مع اعترافي بحسن نيتهم وسلامة قصدهم . تصور رجال التحقيق او ابلغوا ان هذا المتهم تداخل بالجرعة وتأصل هذا الوهم بافكارهم حتى استحكم فيها فتسامحوا على غير قصد منهم باجراءت لا يجيزها التحقيق وانكم لتسألوني البرهان فخذوه : ان عبد الرحمن خالد لبث مصرّاً على الانكار رغم التشديد عليه الى ان أخذ بالنصح والارشاد الى ان اقمعه رجال البوليس بالمواعظ والحكم ولكن في الساعة الرابعة والعشرين اي في نصف الليل ، وان على جسر نهر بيروت ، حيث كان السكوت شاملاً والطبيعة ساكنة هادئة ، والليل سادلاً استاره ، حالته اثرت في نفسه وقد اغتنمها رجال البوليس فرصة سانحة فاجزّلوا له النصيح واجزّل لهم الاقرار ولكنه في هذا الاقرار لم يتعرض الى ذكر راشد شاتيلاً بل انه قد اورد اسمه في اليوم الثاني لدى المستنطق لما استحضروا . ذكر ان راشد ارسل فدعاه ، واقتصر على هذا ولم يزد ، ولكن رجال التحقيق عادوا ووجهوا اليه سوالاً في الصفحة (٣٤) مزجوا واجملوا اسم راشد مع الثلاثة اباقيين وهو اجابهم بالجمع ، بانه فهم ان قصد المذكورين اجراء قلق اما من هم الذين قصدوا ذلك ، فان عبد الرحمن خالد لم يسمعهم ، بل ان اسماهم اورد هار رجال التحقيق . وهل ان المذكور كان يفرق او ينفقه معنى كلامه في ذلك الحين وهل كان له متسع من الوقت وحالة مشهورة بذلك الحين ان يميز بين اسما الاشخاص ؟ وهل ترون ان العقل يسلم بانه عرف حقيقة بماذا رمى راشد شاتيلاً . اما الاستنتاج ووقائع الحال تؤيد العكس تؤيد انه كان يجب دون تفريق باسماء الاشخاص ، ولا يعقل ان

يكون غير ذلك ، لان بين ان يكون راشد دعاه وبين ان يكون اشترك بخبرته بون شامع وعوضاً ان يسأله المحققون من هم الذين خابروك قالوا له ماذا قال لك فلان وفلان وهذه الطريقة بالاستجواب يمنعها القانون ولا يجوز الاخذ بها لاسيما بتلك الظروف والجزع قد ملك قلب المتهم واستولى الرعب على قلبه ، قد يكون ببعض اقرار عبد خالد عن نفسه ما تؤيده القرائن والاحوال اما عطفه الجرم على هذا المتهم فلم تقم قرينة تؤيده سوى ما توسع بتهمة رجال التحقيق واستنتجوه خطأ من الطريقة التي جروا عليها ، وهذه المسئلة أصبحت واضحة جلية من ذات التحقيق ، لان عبد خالد اورد اسم راشد مرتين الاولى بعد ضبط البوليس ، والثانية في المقابلة التي زعمها المحققون . فلو كان ما رواه عن المتهم حقيقة فما الذي منعه عن ايراده لاول وهالة كما اعترف عن نفسه مما يثبت من تتابع استجوابه وتكراره . ان هنالك قصد الوصول الى هذه النتيجة والدليل على هذا ان عبد خالد وديب العلي هما في الحادثة صنوان وان ديباً هذا قد نفى بتاتاً ان يكون الى المتهم علاقة بالمسئلة بل انه قد صرح في الصحيفة (٣٦) عندما سئل عما اذا كان لرashed علاقة بالامر بانصه : « لم اشاهد راشداً هذا . ولم يكن حاضراً المقابلة بيني وبين الثلاثة المذكورين سوى انا وعبد خالد » ثم فان رجال التحقيق اعادوا الكرة عليه ، واستجوبوه تكراراً بهذا الموضوع وفي الصحيفة (٤٢) وجهوا اليه سوء الاغريباً وهذا هو بنصه : (هل تعتقد ان راشداً شاتيلاً كان متداخلاً او عارفاً بهذه الحوادث . فاجاب : لم ار راشداً هذا مع الاشخاص المذكورين ولم اعرف اذا كان له مداخله معهم » وقبل ان امر بهذه النقطة لا ارى بداً من توجيه انظاركم وتنبيه افكاركم الى ان الخطة التي تبناها التحقيق مع عبد تبعها ايضاً مع ديب بما يتماق بالمتهم ، اذ كيف يجوز للاستنتاج ان يضع خطر رجل على اعتقاد رجل آخر ، لو فرض ان ديباً لم يتكلم الحقيقة ، لو فرض وفاه انه يعتقد بان للمتهم مداخله ، اكان من الجائز ان يتهم بري بناء على هذا الاعتقاد الشخصي . لاسيما وان ديباً صرح قبلاً بان لاعلاقة لرashed بهذا الامر ، وهل تبني الاحكام في الجرائم والجنايات على الحس والتخمين . اترك تقدير ذلك لكم ايها السادة واعود الى الموضوع - ان ديب يقول بان الثلاثة اي نور ومحبي الدين ونجيب خابروه مراراً قبل الحادثة ويقول ايضاً ان عبد خالد ذهب اليه مساء الخميس ، فلو كان ثمة مؤامرة وهو لا هم المتآمرون ، وراشد احدهم ، أفما كان رآه هذا وهو منفذ

المؤامرة ولو مرة معهم . اولاً يخبره مرة او لا يعرف عن مداخلته شيئاً . فكيف يخفي هذا الامر على ديب وهو بحسب اعترافه ، اجتمع بهم مراراً وخابروهم مراراً ، كيف خفي على ديب وظهر الى عبد خالد فلو كان راشد من المتآمرين او من المتدخلين بالحادثة لعرفه ديب قبل ان يعرفه عبد خالد . ان ديباً ذكر اشخاصاً آخرين ولم يذكر بينهم راشداً مثل سعد الدين عثمان وسليم كريدته فلماذا سكوت عن هذا لو كان من ذوي العلاقة ؟ ان ديباً اقر على نفسه ، وهل راشد شاتيلاً اعز عليه من نفسه ؟ ان ديباً لما اقر كان بحالة لا يهجم بها غير نفسه فلماذا كتم اسم راشد اذا . او يعقل ان يكون الى راشد مداخله لا يعلمها ديب ويعلمها عبد خالد وكل ما في مسئلة الاخير ان المتهم دعاه كما دعا سواه الى حضور حفلة المولد في بيت صديق له . ان من يتبع التحقيق يحكم بالبداهة ان عبد خالد لم يكن له ارادة بما قاله ولا كان يفقه معنى كلامه بل انه قرر ما قرر مكرهاً وبطريق المغالطة ووقائع الدعوى تؤيد ذلك لاسيما وان عبداً هذا قد رجع عن اقراره ونفاه بالمحاكمة ، ان عبد خالد لم يكن مختاراً بما يقول ولو استدرج للاقرار من اخيه لفعل تخلصاً من الظروف التي وجد بها وان انكر عبد خالد او لم يدع بما حاقه من صنوف العذاب فان ذلك عائد عليه شخصياً ولا يتجاوز الى سواه ان الجرائد نشرت ان المذكور وضع بحالة مريمة وصفتها والدفاع استرحم النيابة العامة ذلك اثناء المحاكمة ولكن الجواب لم يكن ثافياً جازماً . اذن فان مانسبه عبد هذا الى المتهم فضلاً عن انه مكذب بتحقيقات الدعوى ، وفضلاً عن انه انكره اثناء المحاكمة فانه صدر منه بحالة غير معتبرة قانوناً ولا يمكنكم الاعتماد عليها . بخذوا واعتمدوا من اقراره ما شئتم عن نفسه . ولكن عدلكم والقانون لا يجيز ان ينفذ اقراره على المتهم بعد ما تقدم من البراهين التي تدحضه وتنفيه

اما عبد الحفيظ الصفح فان شهادته واقواله لا تثبت امراً على المتهم ، لانه يقول بان راشداً انفذه لدعوة عبد خالد وهذا امر لم ينكره المتهم وهو حقيقى ولكن غير الواقع والذي حمل الشاهد على ايراده حملاً هو ان يكون راشد هذا فيما كلفه بذلك مجتهداً مع محبي الدين ونور ونجيب اجل ان الشاهد قد حمل حملاً على هذا القول واليككم البيانات : ان عبد الحفيظ الصفح قد استحضر امام المحققين محفوظاً ، مقيداً ، بصفة مظلون واستجوب باعتباره كذلك اي مدعى عليه ولما استجوب قال ان راشداً كلفه بدعوة عبد الرحمن فدعاه ووافق كلامه من